الأمم المتحدة

A/C.3/72/SR.35

الجمعية العامة

الدورة الثانية والسبعون

Distr.: General
12 December 2017
Arabic
Original: English

الوثائق الرسمية

اللجنة الثالثة

محضر موجز للجلسة الخامسة والثلاثين

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الجمعة ٢٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧، الساعة ١٥:٠٠

الرئيس: السيد غونارسون ..... (أيسلندا)
لاحقا: السيدة التميمي (نائبة الرئيس) ..... (قطر)

المحتويات

البند ٧٢ من جدول الأعمال: تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها (*تابع*)

(ب) مسائل حقوق الإنسان، بما في ذلك النُهُج البديلة لتحسين التمتع الفعلي بحقوق الإنسان والحريات الأساسية (*تابع*)

(ج) حالات حقوق الإنسان والتقارير المقدمة من المقررين والممثلين الخاصين (*تابع*)

هذا المحضر قابل للتصويب.

وينبغي إدراج التصويبات في نسخة من المحضر مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني وإرسالها في أقرب وقت ممكن إلى Chief of the Documents Management Section (dms@un.org).

والمحاضر المصوَّبة سيعاد إصدارها إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org/).

الرجاء إعادة استعمال الورق

افتُتحت الجلسة الساعة ١٥:٠٥.

البند ٧٢ من جدول الأعمال: تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها (*تابع*) (A/72/40 و A/C.3/72/9)

(ب) مسائل حقوق الإنسان، بما في ذلك النُهُج البديلة لتحسين التمتع الفعلي بحقوق الإنسان والحريات الأساسية (*تابع*) (A/72/127 و A/72/128 و A/72/131 و A/72/132 و A/72/133 و A/72/135 و A/72/137 و A/72/139 و A/72/140 و A/72/153 و A/72/155 و A/72/162 و A/72/163 و A/72/164 و A/72/165 و A/72/170 و A/72/171 و A/72/172 و A/72/173 و A/72/187 و A/72/188 و A/72/201 و A/72/202 و A/72/219 و A/72/230 و A/72/256 و A/72/260 و A/72/277 و A/72/280 و A/72/284 و A/72/289 و A/72/290 و A/72/316 و A/72/335 و A/72/350 و A/72/351 و A/72/365 و A/72/370 و A/72/381 و A/72/495 و A/72/496 و A/72/502 و A/72/518 و A/72/523 و A/72/540 (تصدر لاحقاً))

(ج) حالات حقوق الإنسان والتقارير المقدمة من المقررين والممثلين الخاصين (*تابع*) (A/72/279 و A/72/281 و A/72/322 و A/72/322/Corr.1 و A/72/394 و A/72/493 و A/72/498 و A/72/556 و A/72/580-S/2017/798 و A/72/581-S/2017/799 و A/72/582-S/2017/800 و A/72/583-S/2017/816 و A/72/584-S/2017/817 و A/72/585-S/2017/818 و A/72/586-S/2017/819 و A/72/587-S/2017/852 و A/C.3/72/11 و A/72/588-S/2017/873 و A/C.3/72/14 و A/C.3/72/16)

١ - **السيد خايمي كالديرون** (السلفادور): تكلم باسم جماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، فقال إن الدول الأعضاء فيها تدعو إلى فهم أفضل لأنماط الهجرة بين المناطق والمناطق دون الإقليمية وداخلها. وتؤدي الهجرة الدولية دورا هاما في التنمية، وينبغي تعزيز أوجه التآزر بين الهجرة الدولية والتنمية. ومن اللازم أن تعمل دول المنشأ والعبور والمقصد معا لزيادة فوائد الهجرة إلى أقصى حد والتصدي للتحديات التي تطرحها.

٢ - وأضاف قائلا إن جماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي تؤكد من جديد أن جميع البشر يولدون أحرارا ومتساوين في الكرامة والحقوق وتُعرب عن قلقها بشأن تزايد اتصاف التعامل مع اللاجئين والمهاجرين بكراهية الأجانب وبالعنصرية. وتدعو الدول الأعضاء في الجماعة بلدان العبور والمقصد إلى تعزيز حقوق الإنسان والحريات الأساسية للأطفال وحمايتها وإلى اتباع نهج إنساني فيما يتعلق بالهجرة غير النظامية. وأي إجراءات تُتخذ ينبغي أن تخدم دائما المصالح الفضلى للطفل، وفقاً لأحكام صكوك من بينها اتفاقية حقوق الطفل.

٣ - واستطرد قائلا إنه يجب على المجتمع الدولي، لا سيما بلدان المنشأ والعبور والمقصد، ضمان الاحترام التام لحقوق الإنسان لجميع المهاجرين وكفالة أن تكون إجراءات الاحتجاز والعودة مناسبة، مع التركيز بوجه خاص على النساء والمراهقين والأطفال غير المصحوبين أو المنفصلين عن ذويهم. وتلتزم الدول الأعضاء في جماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي بتعزيز السياسات الإنمائية بهدف حماية الحقوق الأساسية وتحسين ظروف المعيشة، الأمر الذي يثني عن الهجرة غير الآمنة وغير النظامية. وترحب الجماعة باعتماد إعلان نيويورك من أجل اللاجئين والمهاجرين وبالأعمال التحضيرية الجارية لوضع الاتفاق العالمي للهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية.

٤ - وأكد التزام جماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي بتعزيز التعاون للتصدي لانتهاكات وتجاوزات حقوق الإنسان التي يتعرض لها المهاجرون، من قبيل التهريب غير المشروع والاتجار بالبشر. وقال إن نهجها إزاء الهجرة يتسم بأنه شامل وقائم على حقوق الإنسان: فهي ترفض تجريم الهجرة غير النظامية وأي شكل من أشكال العنصرية أو كراهية الأجانب أو التمييز ضد المهاجرين؛ إذ أنها تعتبرهم أصحاب حقوق على قدم المساواة مع رعايا البلد المضيف، بصرف النظر عن وضعهم من حيث الهجرة؛ وتدعو إلى إدماجهم في المجتمع؛ وتشجّع إعادة إدماج العائدين إلى الوطن.

٥ - وواصل كلامه قائلا إن جماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي تحث الدول على إنهاء السياسات الانتقائية المستندة إلى بلد المنشأ وعلى تنفيذ برامج وسياسات مراعية للاعتبارات الجنسانية تلبي الاحتياجات المحددة للعاملات المهاجرات. فالمهاجرون يقدمون مساهمات إيجابية وعميقة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية في مجتمعاتهم المضيفة ولتكوين الثروة على الصعيد العالمي، كما تعود

الهجرة بالفائدة على تنمية بلدان المنشأ. وينبغي الاعتراف بالالتزامات المتعهد بها في إعلان نيويورك وتعزيزها في تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. واعترافا بأهمية الحق في العودة الطوعية الآمنة، ينبغي لبلدان المنشأ أن تنفذ سياسات تثني عن الهجرة غير الآمنة.

٦ - وفي الختام، أكد ضرورة اتباع نهج شامل إزاء الهجرة، قائلا إنه نظرا لما يواجهه المهاجرون من تحديات على الصعيد العالمي، فإن الأمم المتحدة هي أفضل محفل لتناول جميع جوانب ظاهرة الهجرة.

٧ - **السيد غارسيا موريتان** (الأرجنتين): تكلم باسم الفريق الأساسي المعني بالمثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية وحاملي صفات الجنسين، فقال إن حماية المثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية وحاملي صفات الجنسين من العنف والتمييز لا تتطلب إنشاء حقوق جديدة، بالنظر إلى أن الالتزام القانوني للدول بالتمسك بحقوق الإنسان للناس كافة دون تمييز هو التزام راسخ تماما في القانون الدولي لحقوق الإنسان. ومع ذلك، لا يزال هؤلاء الأفراد يقعون ضحايا انتهاكات وتجاوزات جسيمة لحقوق الإنسان في جميع أنحاء العالم. ويُبلغ على نطاق واسع عن تعرضهم لمعاملة تمييزية، بما في ذلك فيما يتعلق بالحصول على الرعاية الصحية، والتعليم، والعمل، والإسكان.

٨ - وأضاف قائلا إن الفريق يثني على مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان لما تبذله من جهود لإذكاء الوعي العالمي بهذه التحديات المتعلقة بحقوق الإنسان ولحشد الدعم للتدابير التي تتصدى للعنف والتمييز. وقد أنشأ قرار مجلس حقوق الإنسان ٢/٣٢ ولاية الخبير المستقل المعني بالحماية من العنف والتمييز القائمين على أساس الميل الجنسي والهوية الجنسانية، الأمر الذي يُعتبر إنجازا هاما، ويتطلع الفريق إلى التقرير الأول للخبير المستقل. وإضافة إلى ذلك، التزم أكثر من ١٠٠ بلد طوعا باتخاذ تدابير لإنهاء العنف والتمييز القائمين على أساس الميل الجنسي والهوية الجنسانية، وذلك بناء على توصيات من مجلس حقوق الإنسان أثناء عملية الاستعراض الدوري الشامل.

٩ - وأردف قائلا إن الفريق يعترف بعمل المدافعين عن حقوق الإنسان للمثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية وحاملي صفات الجنسين، الذي ينطوي القيام به على مخاطرة شخصية كبيرة؛ وتؤدي أعمالهم دورا بالغ الأهمية في الإبلاغ عن انتهاكات حقوق الإنسان، وتوفير الدعم للضحايا، وإذكاء الوعي داخل الحكومات والمجتمعات. ويُعتبر الحوار المستمر بين البلدان وداخلها أمراً أساسياً لتحديد أفضل السُبل لحماية حقوق الإنسان لهؤلاء الأفراد. ولذا سيواصل الفريق السعي إلى التوصل إلى أرضية مشتركة والعمل مع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة وغيرها من أصحاب المصلحة بروح الحوار والتعاون المنفتحين والبنّاءين القائمين على الاحترام.

١٠ - **السيد مينيلي** (جنوب أفريقيا): تكلم باسم مجموعة أصدقاء كبار السن، فقال إن عدد كبار السن من المتوقع أن يبلغ ١,٤ بليون شخص بحلول عام ٢٠٣٠. ولذا يجب إيلاء اهتمام أكبر للتحديات المحددة التي تواجههم، بما في ذلك في ميدان حقوق الإنسان. فبإمكان كبار السن، في بيئة تمكينية ومع توافر ضمانات كافية، أن يقدموا مساهمات كبيرة في التنمية الاجتماعية والاقتصادية للمجتمعات. وتعرب المجموعة عن القلق بشأن الأشكال المتعددة للتمييز التي يمكن أن يتعرض لها كبار السن، وبخاصة منْ ينتمون لفئات ضعيفة. ويجب تصميم سياسات وبرامج وأطر قانونية وتنفيذها لتعزيز تمتّعهم الكامل بما لهم من حقوق الإنسان تعزيزا فعّالا ومحدّدا من أجل كفالة كرامتهم، وتمكينهم، ومشاركتهم النشطة في المجتمع.

١١ - وأضاف قائلا إن الجمعية العامة دعت، من خلال قرارها ١٨٢/٦٥، إلى تعزيز حماية حقوق الإنسان لكبار السن بتحديد الثغرات في الإطار الدولي القائم والحلول الممكنة. وترى المجموعة أن الإطار القانوني القائم ونظام وآليات هيئات معاهدات حقوق الإنسان لا تكفي لحماية حقوق كبار السن وكرامتهم وتعزيزها على نحو فعال وشامل. وعلاوة على ذلك، فإن وثيقة محددة وعالمية وملزمة قانونا من شأنها أن تعالج التشتت التنظيمي الحالي، وتشجّع السياسات الوطنية على تحسين تحديد مسؤوليات الدول وتعزيز آليات الرصد. وتقف المجموعة على أهبة الاستعداد للمشاركة في مناقشات منفتحة وصريحة لتحديد أفضل سبيل لسد الثغرات ووضع مزيد من الصكوك والتدابير لتحسين حماية حقوق الإنسان لكبار السن وتعزيزها، وتهيب بجميع الدول الأعضاء أن تحذو حذوها.

١٢ - **السيدة مورتون** (استراليا): تكلمت أيضا باسم أيسلندا وفيجي وكندا وكوستاريكا وليختنشتاين والمكسيك والنرويج ونيوزيلندا، فقالت إن الحوار أساسي لحماية حقوق الإنسان وتعزيزها. ولذا يجب أن تتبنى الأمم المتحدة مشاركة أصحاب مصلحة متعددين، بما في ذلك مع المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، والمجتمع المدني، والمدافعين عن حقوق الإنسان، والخبراء. وتحظى المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان بوضع فريد يمكّنها من إحداث

تغيير برصد حالات حقوق الإنسان ميدانيا، وإسداء المشورة للحكومات، ومساعدة الضحايا في التماس الانتصاف، وتوفير برامج للتثقيف بشأن حقوق الإنسان، والعمل مع المجتمع الدولي لإثارة المسائل الملّحة والدعوة إلى تنفيذ التوصيات. وضمانا لاستقلال هذه المؤسسات وخضوعها للمُساءَلَة، فإنها تخضع لنظام اعتماد أنشئ بموجب المبادئ المتعلقة بمركز المؤسسات الوطنية لتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها (مبادئ باريس). أما على الصعيدين الدولي والإقليمي فإنها تنظّم من خلال التحالف العالمي للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان وشبكاته الإقليمية الأربع.

١٣ - وأشارت إلى أن اللجنة الثالثة اعتمدت في عام ٢٠١٥ قرارا يدعو الأمم المتحدة إلى تعزيز مشاركة المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في الاجتماعات والعمليات ذات الصلة، اعترافا بالدور الهام الذي يمكن أن تؤديه هذه المؤسسات. وقالت إنه قد أُحرز تقدم صوب إضفاء طابع رسمي على مشاركة تلك المؤسسات على نطاق الأمم المتحدة، وإنها ساهمت مساهمة مباشرة في مناقشات الفريق العامل المفتوح باب العضوية المعني بالشيخوخة وفي وضع الاتفاق العالمي للهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية. وفي عام ٢٠١٦، دعا مجلس حقوق الإنسان هيئات معاهدات حقوق الإنسان إلى اعتماد نهج موحّد للتفاعل مع هذه المؤسسات، لأنها توفر منظورا داخليا بالغ الأهمية.

١٤ - واختتمت كلمتها قائلة إن المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان قد أظهرت التزامها بمعالجة الشواغل المتعلقة بحقوق الإنسان من خلال الأمم المتحدة بالمساهمة في المناقشات، وتقديم ورقات، واستضافة مناسبات. ولذا ينبغي للدول أن تواصل العمل على إضفاء طابع رسمي على مشاركتها، وعلى مشاركة التحالف العالمي، في جميع هيئات الأمم المتحدة وعملياتها ذات الصلة.

١٥ - **السيد فان دين أكير** (المراقب عن الاتحاد الأوروبي): تكلم أيضا باسم البلديْن المرشحيْن للانضمام إلى الاتحاد، ألبانيا والجبل الأسود، فقال إن الاتحاد الأوروبي يرفض تسييس حقوق الإنسان ويبذل كل جهد ممكن لتفادي أي تصور لوجود معايير مزدوجة. ويُبرز تقرير وكالة الاتحاد الأوروبي للحقوق الأساسية الصادر عام ٢٠١٧ الصعوبات التي تواجَه في إدماج طائفة الروما، وتقديم الدعم للأطفال المهاجرين واللاجئين، والتحقيق في جرائم الكراهية والتحريض على الكراهية وملاحقتها قضائيا. ويطبّق الاتحاد الأوروبي أيضا مبادئه على شركائه ويستنكر بانتظام وعلنا استخدام عقوبة الإعدام في الولايات المتحدة واليابان. وتمثل تعددية الأطراف السبيل إلى حل التحديات العالمية. وينبغي للمشاركين في منظومة حقوق الإنسان أن يستخدموا المنابر المتاحة في الأمم المتحدة لإجراء انتقاد ونقاش بنّاءين بشأن تجاوزات حقوق الإنسان وانتهاكاتها؛ وهو يدعو جميع الدول الأعضاء إلى توجيه دعوة دائمة إلى جميع المكلّفين بولايات في إطار الإجراءات الخاصة للأمم المتحدة. وانتهاكات حقوق الإنسان كثيرا ما تؤدي إلى مزيد من الانتهاكات، وتسهم في تدفقات اللاجئين، وتُزيد من صعوبة تحقيق المصالحة ما بعد النزاع. واستخدام التعذيب لا يجعل أي بلد أكثر استقرارا أو يمنع الإرهاب. ولذا يدعو الاتحاد الأوروبي الدول إلى التصدي للتحديات التي يطرحها الإرهابيون والمتطرفون والجماعات المسلحة وذلك مع الاحترام التام للمعايير الدولية لحقوق الإنسان والحريات الأساسية.

١٦ - وأضاف قائلا إن الاتحاد الأوروبي يشجب برامج جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية النووية والتسيارية غير المشروعة. ومع ذلك، يجب أن يظل المجتمع الدولي مركّزا على تحقيق المُسَاءَلة عن الانتهاكات الجسيمة والممنهجة لحقوق الإنسان فيها، وكذلك على التنفيذ التام للتوصيات المعتمدة من الجمعية العامة ومجلس حقوق الإنسان. وهو يحث حكومة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية على التفاعل تماما مع منظومة الأمم المتحدة ويدعو الصين إلى الامتناع عن الإعادة القسرية للأشخاص الذين فروا من البلد، وذلك وفقا لالتزاماتها بموجب الاتفاقية الخاصة بوضع اللاجئين لعام ١٩٥١ وبروتوكولها لعام ١٩٦٧.

١٧ - واستطرد قائلا إن التقارير التي تفيد بحدوث انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان في ولاية راخين في ميانمار مدعاة للقلق. وينبغي للحكومة أن تسمح للأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية الدولية بإيصال المساعدات الإنسانية على نحو تام وغير مشروط ودون إبطاء لتمكين منْ لاذوا بالفرار من العودة بأمان وكرامة وطوعا. وينبغي لها أيضا أن تنفّذ تماما وبسرعة توصيات اللجنة الاستشارية المعنية بولاية راخين وتتعاون مع بعثة مجلس حقوق الإنسان لتقصي الحقائق تعاونا تاما.

١٨ - وواصل كلامه قائلا إن المجتمع الدولي يجب ألا يقبل أبدا الإفلات من العقاب على انتهاكات حقوق الإنسان. ولذا لا يزال الاتحاد الأوروبي يدعو مجلس الأمن إلى إحالة الوضع في الجمهورية العربية السورية إلى المحكمة الجنائية الدولية. ويجب تفعيل الآلية الدولية المحايدة والمستقلة للمساعدة في التحقيق بشأن الأشخاص المسؤولين

عن الجرائم الأشد خطورة بموجب القانون الدولي المرتكبة في الجمهورية العربية السورية منذ آذار/مارس ٢٠١١ وملاحقتهم قضائيا تفعيلا تاما في أقرب وقت ممكن ويجب أن تتعاون هذه الآلية مع لجنة التحقيق الدولية المستقلة المعنية بالجمهورية العربية السورية تعاونا وثيقا. وعلاوة على ذلك، يجب على جميع الأطراف، وبخاصة النظام السوري، رفع جميع أشكال الحصار وإتاحة وصول المعونة الإنسانية على نطاق البلد دون عائق. ويجب أن يتوقف استهداف المدنيين والبنى التحتية المدنية عمدا، كما يجب محاسبة مرتكبي الهجمات التي تُستخدم فيها الأسلحة الكيميائية. ويؤكد الاتحاد الأوروبي من جديد تأييده التام لآلية التحقيق المشتركة بين منظمة حظر الأسلحة الكيميائية والأمم المتحدة.

١٩ - وأكد ضرورة أن تكافح حكومة بوروندي الإفلات من العقاب وأن تنهي جميع انتهاكات حقوق الإنسان الأخرى، وبخاصة تلك التي ترتكبها جهات فاعلة تابعة للدولة. وقال إن على السلطات أن تتعاون على نحو تام مع مجلس حقوق الإنسان، ولجنة التحقيق المعنية ببوروندي، ومكتب مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان في بوروندي، وبعثة مراقبي الاتحاد الأفريقي. ويقف الاتحاد الأوروبي على أهبة الاستعداد لدعم خطة مجدية وشاملة للخروج من الأزمة بوساطة جماعة شرق أفريقيا وتيسيرها.

٢٠ - وتابع كلامه قائلا إن الاتحاد الأوروبي يدعو إلى وقف انتهاكات وتجاوزات حقوق الإنسان والتمييز ضد الأشخاص القائم على أساس قوميتهم أو ديانتهم في جمهورية القرم المتمتعة بالحكم الذاتي ومدينة سيفاستوبول، التي ضمّها الاتحاد الروسي إليه بطريقة غير قانونية. وينبغي أن تتاح لبعثة رصد حقوق الإنسان في أوكرانيا إمكانية الوصول غير المقيد إلى أراضي أوكرانيا بأكملها، ويجب أن يحترم جميع أطراف النزاع القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني. ويدعو الاتحاد الأوروبي إلى احترام التنوع ويحيط علما بعرض التشريعات الجديدة المتعلقة بالتعليم في أوكرانيا على اللجنة الأوروبية لإحلال الديمقراطية من خلال القانون من أجل معالجة الشواغل المتعلقة بأثرها السلبي المحتمل على حقوق الأقليات.

٢١ - وأردف قائلا إن الرد على محاولة الانقلاب التي وقعت في تركيا في تموز/يوليه ٢٠١٦ ينبغي أن يكون مشروعا ومحسوبا. ويعرب الاتحاد الأوروبي عن قلقه بشأن احتجاز صحفيين وأكاديميين وكتّاب ومدافعين عن حقوق الإنسان وأعضاء في البرلمان وإقامة دعاوى جنائية ضدهم على أساس التطبيق الانتقائي والتعسفي للأحكام المتعلقة بالأمن الوطني ومكافحة الإرهاب. كما يكرر الإعراب عن قلقه بشأن التشريعات التي تقيّد أنشطة منظمات المجتمع المدني في الاتحاد الروسي، بما في ذلك وصف منظمات بأنها متطرفة ووصف أفراد بأنهم متطرفون. وينبغي أن يكفل الاتحاد الروسي احترام حرية التجمّع، والدين، وتكوين الجمعيات، والتعبير، وأن يحقق على نحو شامل في حالات اختطاف أشخاص من المثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغاير الهوية الجنسانية وحاملي صفات الجنسين وتعذيبهم وقتلهم في الشيشان. ومع الاعتراف بالتحديات التي يمثلها التهديد الإرهابي بالنسبة للاستقرار والأمن في مصر، يشجع الاتحاد الأوروبي الحكومة المصرية على تحسين حالة الحقوق المدنية والسياسية، بما في ذلك حرية تكوين الجمعيات، والتجمع، والتعبير. وهو يشعر بالقلق بشأن عواقب القانون الجديد المتعلق بالمنظمات غير الحكومية ويكرر الإعراب عن استعداده لمساعدة مصر في التصدي للتحديات التي تواجهها.

٢٢ - **السيدة كيريانوف كريمنز** (سويسرا): قالت إن بلدها أطلق خطة عمل بشأن السياسة الخارجية من أجل إلغاء عقوبة الإعدام على الصعيد العالمي لدعم الاتجاه العالمي، ولكنه يعرب عن القلق من اعتزام بعض الدول إعادة تطبيق هذه العقوبة ومن إجراء دول أخرى عمليات إعدام بعد سنوات من وقفها الاختياري. ويتقلص حيّز المجتمع المدني في كثير من البلدان، حيث تُرتكب، بذريعة الأمن والسيادة الوطنية ومكافحة الإرهاب، انتهاكات متزايدة الخطورة للحق في حرية التجمع السلمي، والحق في التعبير، والحق في تكوين الجمعيات. وكثيرا للغاية ما يُلقى القبض على ممثلي المجتمع المدني، ومن بينهم مدافعون عن حقوق الإنسان، وعناصر فاعلة في المجال السياسي، أو يُحتجزون تعسفا. وتدعو سويسرا جميع الدول إلى ضمان بيئة آمنة للمجتمع المدني وإلى كفالة المعاقبة على الانتهاكات.

٢٣ - وأضافت قائلة إن احترام القانون الدولي، وبخاصة القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني، أمر فائق الأهمية في مكافحة الإرهاب. بيد أن أثر التدابير الوطنية لمكافحة الإرهاب على المساعدة الإنسانية والطبية مدعاة للقلق. ويجب احترام الضمانات الإجرائية، بما في ذلك الجزاءات المفروضة من مجلس الأمن على تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (تنظيم الدولة الإسلامية) وتنظيم القاعدة. وفي هذا الصدد، تأمل سويسرا أن يتم تعيين وسيط جديد دون إبطاء. وبالنظر إلى تزايد عدد الدعاوى الجنائية ضد أطفال يُشتبه في انتمائهم إلى جماعات إرهابية، يجب إيلاء اهتمام خاص

لكفالة احترام حقوق أولئك الأطفال. وترى سويسرا أن الوقاية هي أجدى سبيل للتصدي للتطرف المصحوب بالعنف، الأمر الذي يعني تعزيز قيَم الاحترام والحوار والإدماج والتمسك بحقوق الإنسان وسيادة القانون.

٢٤ - وأكدت أن تقديم الدعم المالي والسياسي لمجلس حقوق الإنسان أمر أساسي لنجاحه وفعاليته. وقالت إن تعزيز قدرات الأمم المتحدة في مجالات الوقاية، لا سيما الإنذار المبكر والتدخل المبكر، يمثل أولوية. وتلتزم سويسرا بجعل حقوق الإنسان في صميم الأنشطة الرامية إلى منع النزاعات وبتعزيز تبادل المعلومات بين مجلس حقوق الإنسان ومجلس الأمن. ويجب توثيق الروابط بين حقوق الإنسان، والتنمية، والسلام والأمن، لا سيما في تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠.

٢٥ - **السيد سايتو** (اليابان): قال إن حالة حقوق الإنسان في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية لا تزال مدعاة لقلق بالغ. فعلى الرغم من قرارات مجلس الأمن المتتالية، واصلت الحكومة الانخراط في أعمال استفزازية، يتيحها تحويل وجهة الموارد عن رفاه شعبها إلى تطوير الأسلحة النووية والقذائف. وتطالب اليابان بالعودة الفورية للمواطنين اليابانيين الذين كانوا قد اختُطفوا، الأمر الذي يمثل أحد أشد انتهاكات حقوق الإنسان المرتكبة خطورة؛ وينبغي معالجة ذلك في أقرب وقت ممكن، بالنظر إلى تقدم عُمر المختطَفين وأفراد أسرهم.

٢٦ - وأضاف قائلا إن اليابان تشعر ببالغ القلق بشأن القتل المزعوم لمدنيين في ولاية راخين ونزوح زهاء ٦٠٠ ٠٠٠ شخص إلى بنغلاديش. وينبغي لحكومة ميانمار أن تسمح بوصول المساعدات الإنسانية، وتيسّر عودة الأشخاص النازحين عودة آمنة وطوعية، وتعيد الأمن بطريقة تتسق مع سيادة القانون واحترام حقوق الإنسان. وينبغي أن يشجع المجتمع الدولي ويدعم الجهود التي تبذلها الحكومة لتنفيذ توصيات اللجنة الاستشارية المعنية بولاية راخين. وتثني اليابان على الجهود التي تبذلها حكومة بنغلاديش لتلبية الاحتياجات الإنسانية وحل المسألة من خلال الحوار مع ميانمار.

٢٧ - واستطرد قائلا إن الفظائع المرتكبة ضد المدنيين استمرت في مناطق الاقتتال وحولها في سورية، وإن كان قد أُحرز قدر من التقدم في الحد من العنف في مناطق تخفيف التوتر. وتحث اليابان أطراف النزاع على التقيد التام بالقانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني. وترحب الحكومة اليابانية بآلية تخفيف التوتر وتأمل أن تحسِّن وصول المساعدات الإنسانية وتعزز العملية السياسية.

٢٨ - **السيد فينافيزر** (ليختنشتاين): قال إن انتهاكات حقوق الإنسان تشكل، عند ارتكابها كجزء من هجوم ممنهج وواسع النطاق ضد السكان المدنيين، جرائم ضد الإنسانية، تندرج ضمن اختصاص المحكمة الجنائية الدولية. ومع أن المحكمة هي محور المكافحة الدولية للإفلات من العقاب، لا يزال بلايين من البشر لا يتمتعون بحمايتها. ولن يكون مجلس الأمن، بهيكل النفوذ الحالي فيه، على استعداد لإحالة حالات انتهاك حقوق الإنسان إلى المحكمة باستمرار. وعلاوة على ذلك، لا تكون عمليات الإحالة هذه مستحسنة إلا إذا كانت مدفوعة برغبة سياسية حقيقية في كفالة المُسَاءَلة واعتماد تدابير إنفاذية. ولذا يجب على المجتمع الدولي أن يستكشف بدائل لإقامة دعاوى جنائية أمام المحكمة. ويعطي نظام روما الأساسي أسبقية واضحة للدعاوى القضائية الوطنية بموجب مبدأ التكامل. وباستطاعة الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية وفرادى الدول تقديم المساعدة التقنية وبناء القدرات للدولة التي ترغب في التحقيق والملاحقة القضائية ولكنها لا تستطيع القيام بذلك. ومن الأمثلة على ذلك اللجنة الدولية لمناهضة الإفلات من العقاب في غواتيمالا. وإضافة إلى ذلك، يمكن تصميم محاكم مختلطة على نحو يلبي احتياجات الوضع المحددة، كما هو الحال في جمهورية أفريقيا الوسطى وكمبوديا.

٢٩ - وأضاف قائلا إن الدولة عندما تكون هي نفسها مرتكبة الجرائم، أو عند ارتكاب الجرائم نيابة عنها، كثيرا ما لا تكون على استعداد للتحقيق أو للسماح للمحكمة بممارسة اختصاصها. وكانت نتيجة ذلك عادة هي التقاعس والإفلات من العقاب. ولكن، مع إنشاء الآلية الدولية المحايدة المستقلة للجمهورية العربية السورية، بموجب قرار الجمعية العامة ٢٤٨/٧١، باستطاعة الأمم المتحدة أن تؤدي دورا في المُسَاءَلة دون التدخل في سيادة البلد، وذلك لأنها تدرك تماما أسبقية المحاكم السورية فيما يتعلق بالتحقيق والملاحقة القضائية. ومن الممكن أيضا أن تكون الآلية مثالا تحتذي به مشاريع أخرى للمُساءَلة تضطلع بها الجمعية العامة.

٣٠ - **السيد موسى** (مصر): قال إنه على الرغم من اعتماد صكوك دولية عديدة لحقوق الإنسان، لا يزال هناك عمل كثير يتعين القيام به لترجمة ذلك الإطار العالمي إلى تحسينات ملموسة في حالة حقوق الإنسان والحريات الأساسية في أنحاء عديدة من العالم. والواقع أن العنف والتطرف والإرهاب في تصاعد، ولا يزال الملايين يعيشون في فقر مدقع، أو في مناطق النزاع أو تحت الاحتلال الأجنبي. وتسعى بعض الدول التي تدّعي أنها من أقوى المدافعين عن

حقوق الإنسان والحريات الأساسية إلى تعزيز مصالحها السياسية الضيقة باستخدام تلك الحقوق والحريات كذريعة للتدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى، الأمر الذي يقوّض منظومة حقوق الإنسان ويؤدي إلى تآكل مصداقيته.

٣١ - وأضاف قائلا إن وفد بلده يعتقد أن تنفيذ جدول الأعمال الدولي لحقوق الإنسان يجب أن يتم على أساس حوار حكومي دولي ووفقا لمبادئ الحياد والعالمية وعدم التسييس وعدم الانتقائية. ويجب ألا تُستخدم حقوق الإنسان مطلقا بطريقة انتقائية بهدف التدخل في الشؤون المحلية للدول الأعضاء. وإضافة إلى ذلك، من المهم اعتماد نهج شامل إزاء قضايا حقوق الإنسان يكفل الحقوق المدنية والسياسية، والحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، والحق في التنمية. وعلاوة على ذلك، يجب على المجتمع الدولي أن يساعد الدول على بناء قدرتها في مجال التكنولوجيا.

٣٢ - **السيد تينيا آسيغاوا** (بيرو): قال إن الحوار السياسي ومشاركة المجتمع المدني أساسيان لمجتمع شامل للجميع يتساوى فيه جميع المواطنين أمام القانون. ولدى بيرو هيكل مؤسسي قوي يحافظ على نظام العدالة المستقل فيها، واتباع الإجراءات القانونية الواجبة، ومكافحة التمييز، لا سيما ضد الفئات الضعيفة، ويحسّن ذلك كله. وتتخذ الحكومة العُدة لتقديم تقريرها في إطار الاستعراض الدوري الشامل. وهي تحافظ على تعاونها المستمر مع هيئات معاهدات حقوق الإنسان ووجهت دعوة دائمة إلى جميع المكلّفين بولايات في إطار الإجراءات الخاصة وإلى الأفرقة العاملة في عام ٢٠٠٢. وقام المفوض السامي لحقوق الإنسان بزيارة لبيرو في الآونة الأخيرة، وانُتخبت بيرو عضوا في مجلس حقوق الإنسان للفترة ٢٠١٨-٢٠٢٠.

٣٣ - وأضاف قائلا إنه بالنظر إلى أن الفقر المدقع يُضعف الديمقراطية ويعيق التمتع التام والفعلي بحقوق الإنسان، تنفذ بيرو سياسات اجتماعية وشهدت تحسينات ملموسة في مجالات التعليم والصحة وتغذية الطفل والخدمات الأساسية، الأمر الذي يساهم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وتشن بيرو ثورة اجتماعية لتوفير خدمات عامة جيدة وكبيرة الأثر للسكان، مع التركيز على الحصول على مياه الشرب وخدمات الصرف الصحي.

٣٤ - **السيد ماراني** (الأرجنتين): قال إن بلده قد عزز تعاونه مع جميع المكلفين بولايات في إطار الإجراءات الخاصة ومع هيئات معاهدات حقوق الإنسان واستضاف مؤخرا المقررة الخاصة المعنية بمسألة العنف ضد المرأة وأسبابه وعواقبه؛ والخبير المستقل المعني بالحماية من العنف والتمييز القائمين على أساس الميل الجنسي والهوية الجنسانية؛ والفريق العامل المعني بالاحتجاز التعسفي. ويجب على الدول تصعيد جهودها الرامية إلى مكافحة العنف والتمييز بجميع أشكالهما، لا سيما ضد الفئات الضعيفة. وتعرب الأرجنتين عن قلقها بشأن حالة كبار السن وترى أن صكاً دولياً عالمياً ملزماً هو السبيل الوحيد لكفالة احترام حقوقهم وحمايتها والتمتع بها على نحو تام. وعلاوة على ذلك، يجب على المجتمع الدولي أن يعزز حماية الصحفيين وأن يكافح الإفلات من العقاب. وفي هذا الصدد، اشتركت الأرجنتين في تقديم قرار لتعزيز الآليات القائمة وتوفير مبادئ توجيهية للدول الأعضاء. وتدعو الأرجنتين الدول إلى التصديق على الاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري وترحب بتصديق الجمهورية التشيكية وسويسرا وسيشيل وملاوي عليها في الآونة الأخيرة.

٣٥ - **السيد دي سوزا مونتيرو** (البرازيل): قال إن تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها مكرسّان في الدستور البرازيلي، وقد وجه بلده دعوة دائمة إلى المكلفين بولايات في إطار الإجراءات الخاصة للأمم المتحدة. وقد انُتخبت البرازيل عضوا في مجلس حقوق الإنسان للفترة ٢٠١٧-٢٠١٩ وشاركت في الجولة الثالثة من الاستعراض الدوري الشامل في أيار/مايو ٢٠١٧، التي أبرزت ما أحرزته البرازيل من تقدم في القضاء على الفقر والحد من أوجه عدم المساواة، فضلا عن مكافحة أشكال الرق المعاصرة، والاتجار بالأشخاص، والاستغلال الجنسي، والعنف ضد المرأة. وبالنظر إلى أن تدابير كثيرة اتخذتها البرازيل كانت مستوحاة من التوصيات المتعلقة بحقوق الإنسان الصادرة على الصعيدين الإقليمي والدولي، ترى البرازيل أنها استفادت من الحفاظ على قنوات مفتوحة للحوار والمشاركة النشطة.

٣٦ - وأضاف قائلا إن المجتمع الدولي يجب أن يعزز الجهود الرامية إلى تنفيذ برنامج عمل العقد الدولي للمنحدرين من أصل أفريقي، الذي سيسهم في تنفيذ إعلان وبرنامج عمل ديربان ويذكّي الوعي بالتحيز والعنصرية وغيرهما من أشكال التعصب. وتعرب البرازيل عن قلقها بسبب ما يترتب على مراقبة الاتصالات الرقمية واعتراضها، بما في ذلك خارج نطاق الحدود الإقليمية والمراقبة الجماعية، من أثر سلبي على ممارسة الحق في الخصوصية. ويجب على المجتمع الدولي أيضا أن يكفل قدرة جميع البشر على العيش بكرامة وطبقا لمعتقداتهم، وذلك لأن أشخاصا كثيرين للغاية يتعرضون للتمييز على

أساس العقيدة أو العرق أو المركز الاجتماعي أو الاقتصادي أو الميل الجنسي أو الهوية الجنسانية.

٣٧ - واستطرد قائلا إن القانون البرازيلي الذي ينظم الهجرة، والذي جرى تحديثه مؤخرا، يعزز المسارات النظامية لقبول المهاجرين؛ ويوفر سُبل الحصول على خدمات الصحة العامة والتعليم والخدمات الاجتماعية؛ ولا يجرّم الهجرة. وفي عام ٢٠١٦، سُنّ تشريع جديد لمنع الاتجار بالبشر على الصعيدين المحلي والدولي، بما في ذلك لأغراض الاستغلال الجنسي، والحد منه، ولتوفير الرعاية لضحاياه.

٣٨ - **السيدة كوهين** (استراليا): قالت إن أستراليا تتطلع إلى العمل في مجلس حقوق الإنسان للمرة الأولى خلال الفترة ٢٠١٨-٢٠٢٠. ويُعتبر النهوض بالمرأة وتحقيق المساواة بين الجنسين حيويين لتنفيذ خطة عام ٢٠٣٠. كما أن حصول الجميع على خدمات الصحة الجنسية والإنجابية أمر بالغ الأهمية لتحقيق نمو وتنمية اقتصاديين ومستقرين وشاملين للجميع، وله أثر بالغ على صحة النساء والفتيات وتعليمهن ومشاركتهن. ويجب إيلاء اهتمام خاص للتحديات التي تواجه النساء والفتيات ذوات الإعاقة لضمان احترام سلامتهن البدنية والعقلية.

٣٩ - وأضافت قائلة إن استراليا تؤكد من جديد الأهمية البالغة لعمل أصحاب المصلحة المتعددين بشأن تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها. فالحوار على كافة المستويات تثريه مشاركة المؤسسات الوطنية المعنية بحقوق الإنسان، والمجتمع المدني، والمدافعين عن حقوق الإنسان، والخبراء، وغيرهم من أصحاب المصلحة. ويشكل استمرار ورود التقارير التي تفيد بشن هجمات على المجتمع المدني والمدافعين عن حقوق الإنسان، بما في ذلك على الإنترنت، مدعاة للقلق، فعمل هؤلاء الأشخاص يجب احترامه، ويجب كفالة سلامتهم. وتعرب استراليا عن تأييدها بوجه خاص للمدافعين عن حقوق الإنسان الذين يكافحون العنف والتمييز القائمين على أساس الميل الجنسي والهوية الجنسانية. فلجميع الناس الحق في التمتع بالاحترام والكرامة والحماية القانونية، وينبغي ألا يكون هناك مكان للعمليات الانتقامية أو للإفلات من العقاب في أي بلد في أي وقت من الأوقات. وتلتزم استراليا بالعمل مع جميع الشركاء في معالجة مسائل حقوق الإنسان على نطاق العالم.

٤٠ - **السيد كاليشيرثان** (الهند): قال إن بلده قدم تقريره في إطار الاستعراض الدوري الشامل في عام ٢٠١٧. ولكي يضطلع المكلفون بولايات في إطار الإجراءات الخاصة بمهامهم بفعالية، لا بد لهم من الحفاظ على استقلالهم ونزاهتهم. وينبغي لهم السعي إلى تقوية القدرات الوطنية، وإقامة حوار حقيقي، وتقديم توصيات خالية من أي دوافع أيديولوجية أو مواجهات. ومحاولات تسييس الحالات، وإصدار تعميمات على أساس أحداث منعزلة، أو القيام بأنشطة تتجاوز نطاق الولاية هي ممارسات تأتي بنتيجة عكسية دوما، كما هو الحال فيما يتعلق بالتقرير الأخير للمقررة الخاصة في مجال الحقوق الثقافية (A/72/155). وترحب الهند بالمبادرة المتخذة مؤخرا لتعزيز الشفافية في التمويل، المطلوب في إطارها من المكلفين بولايات الكشف عن الدعم الوارد من مصادر أخرى. بيد أن تفاصيل استخدام هذه الأموال الإضافية لا تزال غير متاحة. ويجب على المجتمع الدولي أيضا أن يتفادى كثرة الولايات وازدواجية عمل المكلفين بها.

٤١ - وأضاف قائلا إنه لا بد من وجود سياسة عدم تسامح إطلاقا إزاء الإرهاب؛ ومع ذلك، لا تزال المصالح الجيوسياسية الضيقة تعيق إيجاد تعامل عالمي معه. ورغم المعالجة غير المتسقة من قِبَل آليات الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، يظل الحق في التنمية فائق الأهمية. ولا تتسنى تهيئة بيئة دولية عادلة ومنصفة لحماية حقوق الإنسان إلا إذا كان باستطاعة البلدان النامية أن تشارك في عملية صنع القرارات ووضع القواعد الاقتصادية على الصعيد العالمي على قدم المساواة مع البلدان المتقدمة.

٤٢ - واختتم كلمته قائلا إن الهند، بوصفها أكبر بلد ديمقراطي في العالم، تتبع سياسة علمانية، ولديها جهاز قضائي مستقل، وصحافة حرة، ومجتمع مدني مفعم بالحيوية، ومجموعة من اللجان الوطنية والمحلية لرصد الامتثال لحقوق الإنسان. وقد نفّذت أيضا عددا من التدابير لدعم الفئات الضعيفة التي عانت طويلا من التمييز.

٤٣ - **السيدة شليتشكوفا** (الاتحاد الروسي): قالت إن التسييس والمعايير المزدوجة يعيقان الحوار والتعاون البنّاء ويؤديان إلى اختلالات مواضيعية وجغرافية خطيرة في هيئات حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة. ونتيجة لذلك، تراجع الاهتمام بمسائل حقوق الإنسان الحقيقية من قبيل حماية الأقليات القومية والأطفال ومكافحة انعدام الجنسية. وليس من حق الولايات المتحدة أن تلقي المواعظ على الآخرين أو توجّههم، بالنظر إلى إفلاتها من العقاب على ما تمارسه من أعمال التعذيب والاختطاف في بلدان أخرى، والتمييز العنصري، واستخدام الشرطة غير المتناسب للقوة، وعمل الأطفال، وعقاب القصّر غير المشروع. كما أن ٤,١ ملايين شخص فيها محرومون من

الحق في التصويت. وعلاوة على ذلك، فإن استخدام الولايات المتحدة للقوة فيما يتعلق بالحروب في سورية والعراق وليبيا قد تسبب في مقتل آلاف وأدى إلى كراهية غير مسبوقة للأجانب. ويعمل في ذلك البلد ٩١٧ من الجماعات المتطرفة وجماعات النازيين الجدد، وتتدهور حرية الرأي والتعبير فيه.

٤٤ - وأضافت قائلة إنه في الاتحاد الأوروبي يهدم المخربون النُصب التذكارية للحرب العالمية الثانية، وتستخدم الشرطة القوة المفرطة. وثمة معايير مزدوجة فيما يتعلق بحرية التعبير، لأن أعمال بعض المؤلفين والعلماء تُحظر. ومن دواعي الأسف أن دولا أخرى بدأت في محاكاة الغرب. فهناك استخدام واضح للتعذيب في أوكرانيا، وتقلل بلدان البلطيق الفرص التعليمية المتاحة لأفراد الأقليات بلغاتهم.

٤٥ - واختتمت كلمتها قائلة إن المجتمع الدولي يجب أن يُنهي التسييس المتزايد لآليات حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة. وهناك عدد من الأدوات الفعالة التي يمكن استخدامها للتعاون مع الدول على نحو بنّاء من أجل معالجة مسائل حقوق الإنسان. وفيما يتعلق بسيفاستوبول، يقدّم الأشخاص للعدالة لمحاكمتهم على الجرائم التي ارتكبوها، وتتاح سُبل انتصاف قانونية لجميع مواطني الاتحاد الروسي، الذي يفي بالتزاماته بموجب تشريعاته الوطنية وتشريعات الاتحاد الأوروبي.

٤٦ - **السيدة التميمي** (قطر): قالت إن حقوق الإنسان في صميم سياسات بلدها. ويتفق الدستور القطري والتشريعات الوطنية القطرية مع الصكوك الدولية لحقوق الإنسان، وأنشئ عدد من مؤسسات حقوق الإنسان في قطر، من بينها اللجنة الوطنية القطرية لحقوق الإنسان ومركز الدوحة لحرية الإعلام. وقد رحّب الاتحاد الدولي لنقابات العمال بالتدابير التي اتخذتها قطر لمواءمة تشريعاتها الوطنية المتعلقة بحماية حقوق العمال مع المعايير الدولية واتفاقيات منظمة العمل الدولية.

٤٧ - وأضافت قائلة إن قطر عملت ثلاث فترات متتالية في مجلس حقوق الإنسان وستواصل تعزيز حقوق الإنسان خلال فترتها الرابعة. وتشكّل التدابير الانفرادية غير القانونية المفروضة ضد قطر انتهاكا لحقوق الإنسان. وقد وثّقت اللجنة الوطنية القطرية لحقوق الإنسان ومنظمة العفو الدولية آلاف الشكاوى من مواطنين ورعايا أجانب تأثروا سلبا فيما يتعلق بالتعليم، والرعاية الصحية، والحق في التملّك، وحرية التنقل، وحرية الرأي. وإضافة إلى ذلك، تفرّق شمل أُسر. وينبغي للمجتمع الدولي أن يضمن التقيّد بالقانون الدولي وألا يسمح بفرض سياسات ذات أهداف ضيقة على دول، في تجاهل لحقوق الإنسان. فهذه السياسات تعرّض للخطر الجهود الدولية الرامية إلى تعزيز حقوق الإنسان، والتنمية، والسلام والأمن. ولن تدخر قطر جهداً في الوفاء بالتزاماتها بشأن حقوق الإنسان وستواصل تقديم الدعم لآليات حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة للمساعدة في تحقيق أهدافها.

٤٨ - **السيد هاتريم** (النرويج): قال إن الفجوة المتزايدة بين الالتزامات التي تعهدت بها الدول والواقع غير مقبولة. ويجب على المجتمع الدولي أن يستفيد من المحافل المتعددة الأطراف استفادة تامة وأن يعزز المؤسسات الدولية لحقوق الإنسان. ويجب على الدول، مستخدمة أهداف التنمية المستدامة كخريطة طريق، أن تتصدى لانعدام المساواة وللظلم الاجتماعي، وأن تحمي سيادة القانون وتمكّن كلا من المرأة والرجل. وبالنظر إلى وجود ترابط في كثير من الأحيان بين الأزمات السياسية وانتهاكات حقوق الإنسان، يجب إدراج حماية حقوق الإنسان في الجهود الدولية الرامية إلى التصدي للنزاعات والأزمات. فالسلام المستدام يتطلب المُسَاءَلة عن انتهاكات حقوق الإنسان ووضع نهاية للإفلات من العقاب. ويجب أن يحمي التعامل الدولي مع التطرف المصحوب بالعنف المبادئ المكرسة في ميثاق الأمم المتحدة والإعلان العالمي لحقوق الإنسان من أجل منع إساءة استخدام القوة.

٤٩ - وأضاف قائلا إن وفد بلده يعرب عن قلقه بشأن الوضع المالي لمفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان ويدعو الدول إلى تعزيز القدرة المالية للمفوضية على الاستجابة للطلبات المتزايدة. وترحب النرويج بنداء الأمم المتحدة المتعلق بحقوق الإنسان لعام ٢٠١٧، الذي يُبرز أهمية حقوق الإنسان لنُظم الإنذار المبكر الفعالة، ومنع التطرف المصحوب بالعنف، وتحقيق التعايش السلمي.

٥٠ - وأردف قائلا إن النرويج تقدم مرة أخرى مشروع قرار بشأن حالة المدافعين عن حقوق الإنسان، مع التركيز على التنفيذ بالنظر إلى الذكرى السنوية العشرين المقبلة لصدور الإعلان المتعلق بحق ومسؤولية الأفراد والجماعات وهيئات المجتمع في تعزيز وحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية المعترف بها عالميا. واختتم كلمته بأن دعا جميع الدول إلى المشاركة في المشاورات غير الرسمية والعمل سويا لدعم دور المدافعين عن حقوق الإنسان.

٥١ - *تولّت السيدة التميمي (قطر)، نائبة الرئيس، رئاسة الجلسة.*

٥٢ - **السيد حسّاني نجاد بيركوهي** (جمهورية إيران الإسلامية): قال إن المملكة العربية السعودية تقتل عددا من الأطفال في العالم أكبر مما تقتله أي منظمة إرهابية. فقد عرّض الحصار المفروض على اليمن مليون طفل على الأقل لخطر الوفاة من جراء المجاعة أو الكوليرا. وعلى الصعيد الوطني، تواصل حكومة المملكة العربية السعودية قطع رؤوس المعارضين السياسيين السلميين، وإسكات الأصوات التي تعبّر عن عدم الرضا، وطرد أفراد الأقليات الشيعية وتدمير منازلهم. وعلى الصعيد الإقليمي، تنخرط بهمّة في تقويض الديمقراطية وحقوق الإنسان في منطقة الخليج الفارسي بأكملها. أما على الصعيد الدولي، فقد أنفقت بلايين الدولارات خلال العقود الثلاثة الماضية على تصدير المذهب الوهابي الذي ترعاه الدولة، والذي يسّر تجنيد أفراد للانضمام إلى تنظيم القاعدة، وتنظيم الدولة الإسلامية، وجماعات إرهابية أخرى. ولا يزال تدفق دولارات النفط السعودية إلى الجماعات المتطرفة في سورية وأنحاء أخرى من العالم يعرّض للخطر حقوق الإنسان لملايين من البشر.

٥٣ - وأضاف قائلا إن الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان التي ترتكبها الولايات المتحدة، داخليا وفي الخارج على السواء، مستمرة بلا هوادة. ولا تزال انتهاكات حقوق الإنسان شائعة في الولايات المتحدة، بما في ذلك التنميط العنصري، والتحيّز الإثني أو العرقي في نظام العدالة الجنائية، واستخدام الشرطة المفرط للقوة، والتجسس، وحالات الاختفاء، وعمليات الاغتيال، والهجمات بالطائرات المسيّرة من دون طيّار، والعمليات السرية، وخطاب الكراهية من قِبَل كبار الساسة، والاستخدام غير السليم للحبس الانفرادي، والحرمان من الحقوق المدنية، وتعذيب المحتجزين من دون توجيه تُهم إليهم في خليج غوانتانامو وإساءة معاملتهم.

٥٤ - واستطرد قائلا إن التمييز يمثل، في أوروبا، أحد أخطر التحديات المتعلقة بحقوق الإنسان وأكثرها انتشارا. فهناك زيادة في خطاب الكراهية وجرائم الكراهية، التي كثيرا ما تستهدف الفئات الضعيفة، وبخاصة المسلمين والمهاجرين. وفي كندا، تُنتهك حقوق الإنسان للسكان الأصليين بما يتعرضون له بصفة منتظمة من حرمان من التعليم، والعمل، والخدمات الأساسية. ولا تزال سياسات التخويف والعدوان والاحتلال الإسرائيلية تشكل مصدرا رئيسيا لعدم الاستقرار. فالمستوطنات غير المشروعة وعملية الحصار اللاإنساني مستمرة، ولا يزال ملايين من البشر الذين تحاصرهم إسرائيل كرهائن لديها يتعرضون للتمييز. واختتم كلمته قائلا إن وفد بلده يشعر بالجزع لحدوث هذه الأنماط من انتهاكات حقوق الإنسان في القرن الحادي والعشرين.

٥٥ - **السيدة كوري** (الولايات المتحدة الأمريكية): قالت إن حكومة بلدها تدين الانتهاكات الواسعة النطاق لحقوق الإنسان التي ترتكبها حكومة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، بما في ذلك عمليات الإعدام بإجراءات موجزة، والاسترقاق، والتعذيب، والاحتجاز التعسفي، وحالات الاختفاء القسري. وفيما يتعلق بسورية، تدين حكومة بلدها بشدة انتهاكات حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني على يد نظام الأسد وحلفائه، وكذلك تنظيم الدولة الإسلامية، بما في ذلك الهجمات على المرافق المدنية، وعمليات الاحتجاز التعسفي والتعذيب، والتشريد القسري، واستخدام الأسلحة الكيميائية، وسحب اللوازم الطبية من قوافل المعونة.

٥٦ - وأضافت قائلة إن الولايات المتحدة لا تزال تشعر ببالغ القلق إزاء عمليات الاحتجاز التعسفي، والإفراط في إصدار أحكام، وإساءة المعاملة، والتعذيب، وظروف السجون القاسية في إيران، لا سيما بالنسبة للمدافعين عن حقوق الإنسان والأقليات. وتثير قلقها أيضا المضايقة المستمرة للمجتمع المدني ووسائط الإعلام في الاتحاد الروسي، وكذلك تزايد عدد المعتقلين السياسيين مع اقتراب موعد إجراء انتخابات عام ٢٠١٨، وتهيب بذلك البلد أن يُخضع للمُساءَلَة المسؤولين عن عمليات الاحتجاز خارج نطاق القضاء، وتعذيب المثليين وقتلهم في الشيشان. وقالت إن حكومة بلدها ترفض رفضا قاطعا ضم شبه جزيرة القرم. وتدعو الولايات المتحدة السلطات المدنية والعسكرية في ميانمار إلى إتاحة وصول المساعدات الإنسانية ووسائط الإعلام إلى البلد فورا، ووقف العنف وتشريد المدنيين، وكفالة المُسَاءَلة عن انتهاكات حقوق الإنسان في ولاية راخين.

٥٧ - واستطردت قائلة إن المدافعين عن حقوق الإنسان والمحامين في الصين يُحتجزون تعسفا، ويُعذّبون، ويُجردون من رخصهم القانونية، ويُجبرون على الاعتراف علنا. وقد فُرضت أوضاع مشابهة للأحكام العرفية في شينجيانغ وبعض مناطق التبت. وتدين حكومة بلدها الخطوات المستمرة التي يتخذها النظام في فنزويلا نحو الاستبداد ويدعوه إلى حل الجمعية التأسيسية غير المشروعة، وتقديم المساعدة الإنسانية لشعب فنزويلا، وإطلاق سراح المعتقلين السياسيين، وإجراء انتخابات حرة ونزيهة وذات مصداقية.

٥٨ - وتابعت كلامها قائلة إن الولايات المتحدة تحث الحكومة الكوبية على إطلاق سراح المعتقلين السياسيين ووقف مضايقة المجتمع

المدني وتدعو حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية إلى عدم إعاقة التحقيق في عمليات قتل موظفين تابعين للأمم المتحدة. وتعرب حكومة بلدها عن قلقها بشأن انتهاكات حقوق الإنسان المستمرة والجرائم المحتملة المرتكبة ضد الإنسانية في بوروندي؛ واستخدام القوات العسكرية في جنوب السودان أساليب حرق الأراضي؛ والهجمات الحكومية على المجتمع المدني والمعارضة الديمقراطية في كمبوديا، والتوترات الطائفية وتزايد العنف ضد المدنيين والهجمات على العاملين في مجال المعونة الإنسانية في جمهورية أفريقيا الوسطى. وهي تدعو جميع أطراف النزاع في اليمن إلى حماية المدنيين والسماح بوصول المساعدات الإنسانية دون عائق. واختتمت كلمتها قائلة إن حكومة بلدها تشعر بقلق بالغ لقمع الأصوات المنشقة سلميا وللقيود الشديدة المفروضة على حرية الأفراد والمجتمع المدني في التجمّع وحريتهم في تكوين الجمعيات وفي التعبير في أماكن من قبيل أذربيجان والبحرين وتركيا ومصر.

٥٩ - **السيد جا سونغ نام** (جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية): قال إن بعض البلدان تسئ استخدام منظومة الأمم المتحدة للتدخل في الشؤون الداخلية لدول ذات سيادة، الأمر الذي يمثل أكبر عقبة تحول دون حماية حقوق الإنسان وتعزيزها. ومن الأمثلة على ذلك تلك الحملة المتعلقة بحقوق الإنسان التي تشنها الولايات المتحدة وأتباعها ضد بلده، والتي تهدد الحق في البقاء والحق في التنمية. وفي أيلول/سبتمبر ٢٠١٧، اعتمد مجلس الأمن جزاءات ضد جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، تعيق تماما التنمية الاقتصادية وتحسين سُبل العيش فيها. وترفض حكومة بلده رفضا تاما عملية التسييس، والانتقائية، والمعايير المزدوجة فيما يتعلق بمسائل حقوق الإنسان. وفي الواقع، ينبغي للأمم المتحدة أن تحقق في الممارسات الإجرامية للولايات المتحدة وحلفائها، التي أدت إلى أسوأ أزمة لاجئين في التاريخ وإلى انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان. ولا تتذرع الولايات المتحدة وغيرها من البلدان الغربية بميثاق الأمم المتحدة ومعاهدات حقوق الإنسان إلا عندما يناسبها ذلك. وأكد أن جميع الناس في بلده يتمتعون بحقوقهم، وقال إن الحكومة تُحرز تقدما اقتصاديا جيدا، تماشيا مع سياستها الرامية إلى تعزيز الاقتصاد الوطني، وبناء القوات النووية في الوقت ذاته.

٦٠ - وأضاف قائلا إن حكومة بلده ترفض أي مناقشة ذات دوافع سياسية تستند إلى شهادة المنشقين الباطلة، ولكنها على استعداد للتعاون مع المجتمع الدولي والانخراط في حوار من أجل حماية حقوق الإنسان وتعزيزها حقاً، مثلما تدل على ذلك الزيارة التي قامت بها المقررة الخاصة المعنية بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة لبلده في أيار/مايو ٢٠١٧ والاهتمام الذي يولى في بلده لتقارير لجنة حقوق الطفل واللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة. وستواصل جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية تعزيز نظامها لحماية حقوق الإنسان، وتحسين سُبل عيش شعبها، وتشجيع التعاون والحوار الحقيقيين في ميدان حقوق الإنسان.

٦١ - **السيدة إنتاراسوان** (تايلند): قالت إن بلدها يجعل التنمية المتمحورة حول الناس في صميم خططه الوطنية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية منذ أمد طويل. ويؤكد الدستور التايلندي، الصادر عام ٢٠١٧، من جديد مبادئ عدم التمييز، والمساواة في الحقوق والحماية بموجب القانون، وحرية العقيدة الدينية. ويجري باستمرار تنقيح القوانين والسياسات لزيادة تعزيز حقوق الإنسان في البلد. وقد صدر قانون لتعزيز اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان ومواءمتها مع مبادئ باريس، ويوسّع مشروع الخطة الوطنية الرابعة لحقوق الإنسان للفترة ٢٠١٩-٢٠٢٣ نطاق الجماعات المستهدفة لتشمل المدافعين عن حقوق الإنسان والعاملين في وسائط الإعلام. وفي عام ٢٠١٧، نُفذت استراتيجيات للتركيز على تنمية المرأة، وحماية الطفل، وتمكين الأشخاص ذوي الإعاقة.

٦٢ - وأضافت قائلة إن تايلند تولي أهمية لتيسير سُبل اللجوء إلى العدالة وإنجازها في الوقت المناسب. وهي تواصل الدعوة إلى تنفيذ قواعد الأمم المتحدة لمعاملة السجينات والتدابير غير الاحتجازية للمجرمات وبدأت مؤخرا مشروعا لتنفيذ قواعد الأمم المتحدة النموذجية الدنيا لمعاملة السجناء. ويمكن أن يؤدي قطاع الأعمال أيضا دورا هاما في التنمية المستدامة وحقوق الإنسان. وقد اعتمدت الحكومة في أيار/مايو ٢٠١٧ إعلانا لتعزيز المبادئ التوجيهية المتعلقة بالأعمال التجارية وحقوق الإنسان وتجري حاليا دراسة أساسية تحضيرا لوضع خطة عمل وطنية.

٦٣ - واستطردت قائلة إن تايلند قدمت تقريريها السادس والسابع إلى اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة في عام ٢٠١٧. وقد واصلت تنفيذ توصيات الاستعراض الدوري الشامل المقبولة وتعهداتها الطوعية وتعتزم إجراء استعراض منتصف المدة في عام ٢٠١٨. فقد اتُخذت ترتيبات للقيام بأنشطة لتدريب موظفين حكوميين من عدد من الوكالات ولبناء قدرتهم من أجل ترجمة الالتزامات الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان إلى إجراءات ملموسة. وتؤيد تايلند الشراكات العالمية

والتعاون بين الجهات المتعددة صاحبة المصلحة وستنظّم الاجتماع التشاوري الإقليمي المتعلق بالاتفاق العالمي للهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧.

٦٤ - **السيد جلنسكي** (كندا): قال إنه لا يوجد بلد واحد في العالم يتميز بسجل لحقوق الإنسان لا تشوبه شائبة. وتقوم كندا بعملية التسوية البالغة الأهمية، وتصحيح الأخطاء التاريخية بسد الفجوة الاجتماعية - الاقتصادية غير المقبولة بين السكان الأصليين وغير الأصليين. ويجري تحديث القوانين والسياسات والممارسات للاعتراف بالحق في تقرير المصير والحق في الحكم الذاتي. ويمثل التنوع وشمول الجميع أداتين قويتين لبناء السلام والازدهار. فأزمات حقوق الإنسان في مختلف أنحاء العالم يؤججها التمييز، والإقصاء، والتعصب، وكراهية المثلية الجنسية، وكراهية مغايري الهوية الجنسانية، والتحيز الجنساني، والعنصرية. وفي فنزويلا، يُحتجز المعارضون احتجازا غير قانوني. وفي ميانمار، يستمر تصاعد تجاوزات وانتهاكات حقوق الإنسان ضد أفراد طائفة الروهينغا وغيرها من الأقليات الإثنية. وفي الشيشان، عانى أشخاص من العنف الوحشي والتمييز بسبب ميلهم الجنسي أو هويتهم الجنسانية. وفي إيران، تُمنع النساء والأقليات من التمتع الكامل بحقوق الإنسان. ولتحقيق احترام التنوع وشمول الجميع، لا بد من رفض كافة أشكال التمييز. ويجب أن تركز القوانين والسياسات والبرامج على القضاء على التمييز، نظريا وفي الممارسة، على شبكة الإنترنت وخارجها على السواء. ويمثل تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين النساء والفتيات أجدى نهج لبناء عالم أكثر سلماً وشمولاً للجميع وازدهارا. ومن المهم أيضا وجود مجتمع مدني مفعم بالحيوية. وينبغي للدول أن ترحب بمساهمات المجتمع المدني في المحافل المتعددة الأطراف، بما في ذلك في الأمم المتحدة، لأنها أساسية لإيجاد حلول.

٦٥ - **السيد بن عربية** (الجزائر): قال إن وفد بلده يؤيد المكلفين بولايات في مجلس حقوق الإنسان في إطار الإجراءات الخاصة وممثلي هيئات معاهدات حقوق الإنسان، باستثناء الخبير المستقل المعني بالحماية من العنف والتمييز القائمين على أساس الميل الجنسي والهوية الجنسانية. فاحترام حقوق الإنسان لجميع الأشخاص، دون تمييز من أي نوع كان، هو حجر زاوية في المجتمع الجزائري. وتفي الجزائر، بوصفها عضوا مؤسسا من أعضاء مجلس حقوق الإنسان، بجميع التزاماتها المتعلقة بحقوق الإنسان، وتقدم تقارير بانتظام إلى هيئات معاهدات حقوق الإنسان، وتتعاون مع المكلفين بولايات في إطار الإجراءات الخاصة تعاونا تاما. فقد وجّهت حكومة بلده دعوة إلى ٧ من المكلفين بولايات في عام ٢٠١٠ لزيارتها. وفي أيار/مايو ٢٠١٦، زار المقرر الخاص المعني بحق كل إنسان في التمتع بأعلى مستوى ممكن من الصحة البدنية والعقلية الجزائر ولاحظ الإنجازات التي تحققت فيها فيما يتعلق بالحق في الصحة.

٦٦ - وأضاف قائلا إن ركيزة حقوق الإنسان بالأمم المتحدة ينبغي تعزيزها لمعالجة الثغرات المستمرة في التنفيذ. وتدعو الجزائر مرة أخرى إلى زيادة حصة الميزانية العادية للأمم المتحدة المخصصة لحقوق الإنسان. ويجب أن تتوافر لدى مفوضية حقوق الإنسان الموارد اللازمة للتعامل على نحو ملائم مع التحديات المعقدة في الميدان. وتحث الجزائر المفوضية بشدة على إعطاء أولوية لتحقيق التوازن الجغرافي العادل بين موظفيها.

٦٧ - واستطرد قائلا إن التنمية ينبغي أن تظل في صميم عملية العولمة، وينبغي أن يجسّد الحق في التنمية مبادئ العدالة والمساواة والتضامن الدولي. ولذا يقع على المجتمع الدولي واجب دعم تنمية أكثر الناس حرمانا. ومع أن تعيين مقرر خاص معني بالحق في التنمية يمثل خطوة هامة إلى الأمام، ينبغي تعميم الحق في التنمية في جميع سياسات وعمليات الأمم المتحدة، وكذلك المؤسسات المعنية على كل من الصعيد الوطني والإقليمي والدولي.

٦٨ - **السيدة رودريغيز أباسكال** (كوبا): قالت إن مبادئ الاحترام المتبادل والحقيقة والعدالة والعالمية والنزاهة وعدم الانتقائية فائقة الأهمية لتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها. وينبغي إعطاء أولوية أكبر للفقر المدقع، والأميّة، وعدم الحصول على الرعاية الصحية والتعليم والغذاء، فهذه من خصائص النظام الاقتصادي الدولي الجائر.

٦٩ - وأضافت قائلة إن البيان الذي أدلى به ممثل الولايات المتحدة الأمريكية مثال على موقف العجرفة والمواجهة الذي يتخذه هذا البلد، والذي لا يساهم إطلاقا في حماية حقوق الإنسان وتعزيزها. وتنفي الحكومة الكوبية أي بيان كاذب ضد كوبا. وتفتقر الولايات المتحدة إلى الحجية الأخلاقية التي تؤهلها لإعطاء دروس فيما يتعلق بحقوق الإنسان، بالنظر إلى نمطها المتمثل في ارتكاب انتهاكات ممنهجة لحقوق الإنسان، بما في ذلك التعذيب، والاحتجاز التعسفي، وقتل الشرطة للأمريكيين المنحدرين من أصل أفريقي، ووفاة مدنيين أبرياء على أيدي الجنود، وكراهية الأجانب، وقمع المهاجرين، وعدم تقيّدها بالصكوك الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان.

٧٠ - وأكدت أن كوبا عارضت دوما المبادرات الانتقائية ضد البلدان النامية، لا سيما تلك ذات الدوافع السياسية أو القائمة على مصالح الهيمنة الخاصة ببعض الدول، وترى أن الاستعراض الدوري الشامل أداة مناسبة لمعالجة حالة حقوق الإنسان في جميع البلدان، دون تمييز أو تسييس. وتعارض كوبا أيضا القوائم الانفرادية التي تضم البلدان التي يُزعم أنها ارتكبت انتهاكات لحقوق الإنسان. فهذه الممارسات تتعارض مع القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة ولا تسعى سوى إلى تبرير أعمال العدوان والتدابير القسرية الانفرادية ضد بلدان نامية. وتدين كوبا بشدة أعمال العدوان من أي نوع كانت، بما في ذلك الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي المفروض من حكومة الولايات المتحدة على كوبا منذ أكثر من ٥٠ عاما. وتؤكد كوبا من جديد التزامها بمواصلة تعزيز التعاون الدولي بشأن مسألة حقوق الإنسان وتؤكد من جديد أن احترام حقوق الإنسان، والحق في تقرير المصير، والثقافات والديانات والمعتقدات والنُظم السياسية والاقتصادية والاجتماعية المختلفة ينبغي أن يشكّل حجر الزاوية في جهود المجتمع الدولي.

٧١ - **السيد إبراهيموف** (أوزبكستان): قال إن حكومة بلده تجري إصلاحات لتعزيز الديمقراطية وحقوق الإنسان. وقد اعتمدت في عام ٢٠١٧ استراتيجية إنمائية خمسية وانخرطت في حوار مع المواطنين لتحديد السُبل التي يمكن بها للهيئات الحكومية أن تخدمهم على أفضل وجه.

٧٢ - وأضاف قائلا إن أوزبكستان تعطي أولوية لحماية حقوق الشباب. وقد سُن قانون وطني بشأن السياسة المتعلقة بالشباب، يحدد الإطار القانوني والمبادئ التوجيهية لتنفيذ السياسات المتعلقة بالشباب ويعزز دور الجمهور، لا سيما المنظمات غير الحكومية، والسلطات المحلية، ووسائط الإعلام. وتُظهر البحوث أن غالبية الجرائم المرتبطة بالتطرف يرتكبها أشخاص دون سن ٣٠ عاما. ولذا من المهم إتاحة فرص لتحقيق الذات وتشجيع التعاون المتعدد الأطراف بهدف تقديم الدعم الاجتماعي لهم وحماية حقوقهم ومصالحهم. وفي هذا الصدد، اقترح رئيس أوزبكستان وضع اتفاقية للأمم المتحدة بشأن حقوق الشباب، ويأمل وفد بلده أن تؤيد الدول الأعضاء هذه المبادرة وتعمل معا على صياغة الاتفاقية.

٧٣ - **السيد دوتي** (توغو): قال إن حكومة بلده اتخذت تدابير لتحسين الإطار المؤسسي والقانوني الوطني لحقوق الإنسان. فإضافة إلى الأحكام الواردة في الدستور، أصدرت الحكومة عدة قوانين، بما في ذلك مدونات تنظم الأسرة، والعدالة العسكرية، والاتصالات، كما أصدرت نظما أساسية بشأن القضاة، وأفراد الشرطة، واللاجئين. ولم يعد القانون الجنائي الجديد يتضمن نصا على سقوط جرائم التعذيب بالتقادم، وذلك تماشيا مع اتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة. وإضافة إلى ذلك، أنشئ معهد وطني للرعاية الصحية من أجل الموظفين العموميين. وفيما يتعلق بالحق في العمل، حصُل أكثر من ١٠٠ ٠٠٠ من الشباب على دعم لأغراض التدريب، أو العمل، أو تمويل مشروع خاص أو إنشائه، الأمر الذي أدى إلى حدوث انخفاض كبير في معدل بطالة الشباب. وفي إطار برنامج لتحديث نظام العدالة، اعتُمد قانون بشأن تقديم المعونة القانونية، ووُضع دليل قانوني لتيسير لجوء جميع المواطنين إلى العدالة.

٧٤ - وأضاف قائلا إن توغو تتقيد بعدد من الصكوك الدولية لحماية حقوق الإنسان وتعزيزها، من بينها اتفاقية مكافحة التمييز في مجال التعليم والاتفاقية المتعلقة بالاختفاء القسري. وتظل توغو، بوصفها عضوا في مجلس حقوق الإنسان، ملتزمة التزاما شديدا بتحسين حقوق الإنسان وتدعو إلى شراكة دينامية على الصعيدين الإقليمي والدولي من أجل ضمان حقوق الإنسان في جميع أنحاء العالم.

٧٥ - **السيد إسلام** (بنغلاديش): قال إن بلده طرف في جميع الصكوك الرئيسية المتعلقة بحقوق الإنسان وعضو في هيئات شتى للأمم المتحدة معنية بحقوق الإنسان. ويجب على المجتمع الدولي أن يتصدى للتنميط، والوصم، والتمييز، والتحريض على العنف، لا سيما على أساس الأصل الإثني، أو الديانة، أو العقيدة. وقد عانى أفراد طائفة الروهينغا في ميانمار من انتهاكات حقوق الإنسان منذ أجيال وهم الآن بلا مأوى، وعديمو الجنسية، ويكافحون للحفاظ على هويتهم، ويفرون إلى بنغلاديش بمئات الآلاف. وتقدر بنغلاديش عمل المقررة الخاصة المعنية بحالة حقوق الإنسان في ميانمار تقديرا بالغا وترى أن توصياتها وتوصيات اللجنة الاستشارية المعنية بولاية راخين يمكن أن تكون بمثابة خريطة طريق لحل سلمي وعادل وقابل للاستمرار للأزمة المتواصلة. وينبغي أن تتابع مؤسسات الأمم المتحدة المختصة المسألة، وينبغي أن يعقد مجلس حقوق الإنسان دورة استثنائية لتقييم الحالة وتقديم مقترحات لكفالة تمتُّع أفراد طائفة الروهينغا بحقوق الإنسان تمتعا كاملا. وقد اختتمت بعثة تقصي الحقائق التي أوفدت إلى ميانمار زيارتها لبنغلاديش مؤخرا وتشعر بانزعاج بالغ مما يُروى عن حدوث

عمليات قتل وتعذيب واغتصاب وحرق متعمَّد وهجمات جوية موجهة ضد أفراد طائفة الروهينغا في ميانمار. وينبغي السماح للبعثة بالوصول فورا إلى ميانمار، ويجب على المجتمع الدولي أن يغتنم هذه الفرصة لوقف خزلان أفراد طائفة الروهينغا.

٧٦ - وأضاف قائلا إن المجتمع الدولي يجب أن يتصرف أيضا فيما يتعلق بحالات أخرى من حالات حقوق الإنسان، بما في ذلك حالة دولة فلسطين المحتلة. وتحث بنغلاديش جميع الدول الأعضاء على حل خلافاتها والعمل سويا بروح التعاون والتعاطف والتضامن من أجل إيجاد نُهج بديلة لمعالجة حالات حقوق الإنسان في مختلف أنحاء العالم، لأن أهداف التنمية المستدامة لا يمكن أن تتحقق ألا من خلال احترام حقوق الإنسان والقانون الإنساني.

٧٧ - **السيدة غريغوريان** (أرمينيا): قالت إن تعديلات دستور أرمينيا، التي وُوفق عليها من خلال استفتاء أُجري في عام ٢٠١٥، كانت بالغة الأهمية للإصلاحات القانونية والقضائية التي انتقلت أرمينيا في إطارها إلى نظام للحكم برلماني تماما. ويوفر الدستور الجديد أيضا حماية أقوى وأشمل لحقوق الإنسان، ويعزز حظر التمييز القائم على أي أساس. وقد اعتُمد قانون انتخابي جديد لتحسين تحديد هوية الناخبين، وتعزيز السلطات التنظيمية للجنة الانتخابية المركزية، وتقوية مشاركة النساء كمرشحات، ومنهجة قواعد الحملات الانتخابية، وتخصيص ما يصل إلى أربعة مقاعد للأقليات القومية والإثنية. وبناء على طلب الحكومة، ساعدت الأمم المتحدة اللجنة في تركيب معدات خاصة لديها القدرة على تحديد الهوية عن طريق السمات البيولوجية. ونتيجة لانتخابات الجمعية الوطنية، التي أجريت في نيسان/أبريل ٢٠١٧، حصلت أربعة أحزاب سياسية على مقاعد في البرلمان، بما يشمل ممثلي الأقليات اليزيدية، والروسية، والأشورية، والكردية.

٧٨ - وأضافت قائلة إن الحكومة وافقت، في أيار/مايو ٢٠١٧، على خطة عمل وطنية لحماية حقوق الإنسان، أُعدت بمشاركة نشطة من المدافعين عن حقوق الإنسان ومنظمات المجتمع المدني. وتواصل أرمينيا تحسين قانونها للإجراءات الجنائية وقانونها الجنائي. وجرت مواءمة التشريعات الوطنية التي تجرّم التعذيب مع المعايير والالتزامات الدولية، وتغيّر تعريف التعذيب ليكون مطابقا للمادة ١ من اتفاقية مناهضة التعذيب. ووضع فريق عامل مشروع قانون بشأن منع العنف العائلي وحماية الضحايا تجري مشاورات واسعة النطاق بشأنه حاليا. ويتواءم مشروع القانون مع أحكام اتفاقية مجلس أوروبا بشأن منع ومكافحة العنف ضد المرأة والعنف العائلي.

٧٩ - **السيدة بن عتيق** (ليبيا): قالت إنه بالرغم من وجود صكوك إقليمية ودولية متعددة، فإن المجتمع الدولي يواجه تحديات كبيرة، لا سيما في مناطق النزاعات المسلحة. وللتصدي لهذه التحديات، يُعتبر تعزيز حقوق الإنسان أمراً مهماً، لا سيما فيما يتعلق بالقضاء على الفقر والجوع، وتوفير سُبل الحصول على الصحة والتعليم على قدم المساواة، ومعالجة فجوة الأجور بين الجنسين. وترحب ليبيا بالزيارة التي قام بها المفوض السامي لحقوق الإنسان لليبيا مؤخرا وتأمل أن تكون قد وفّرت صورة كاملة للتحديات التي تواجهها ليبيا في مجال حقوق الإنسان مع محاولتها بناء دولة مدنية ديمقراطية قائمة على سيادة القانون ومبادئ حقوق الإنسان. فانعدام الأمن السياسي تسبب في انتهاكات لحقوق الإنسان، من قبيل اختطاف مدنيين عُزّل وقتلهم واحتجازهم تعسفا وتعذيبهم على أيدي عصابات مسلحة مارقة.

٨٠ - وأضافت قائلة إن عددا من القوانين قد اعتُمد في ليبيا لتعزيز حقوق الإنسان، مع التركيز على التراث الثقافي، وضحايا العنف الجنسي، وتجريم التعذيب، والاختفاء القسري، والتمييز. كما أنشئ مجلس وطني للحريات العامة وحقوق الإنسان. ويلتزم المجلس الرئاسي بالوفاء بالتزاماته بتحقيق التنمية الاجتماعية - الاقتصادية لجميع أفراد المجتمع وقد أدرج مسائل حقوق الإنسان في تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠. وبالنظر إلى أن البرامج الإنمائية تتطلب تمويلا كافيا، يهيب وفد بلدها بالدول أن تساعد حكومة بلده في تتبُّع واسترداد الأصول والأموال الليبية من مصادر غير مشروعة.

٨١ - واستطردت قائلة إن ليبيا، كبلد عبور، تواجه تدفقات كبيرة من الهجرة غير الشرعية، الأمر الذي يؤدي إلى زيادة الأعباء على قطاع الصحة، والمعونة الإنسانية، وقطاع الأمن. وقد أنقذ خفر السواحل الليبيون أكثر من ١ ٦٠٠ شخص منذ منتصف عام ٢٠١٧، وتبذل الحكومة قصارى جهدها لضمان حقوق العمال المهاجرين ومكافحة التهريب للحد من الأخطار التي يواجهونها على أيدي العصابات الإجرامية. ومن الأساسي التركيز على جذور المشكلة لا على أعراضها.

البيانات التي أُدلي بها في إطار ممارسة حق الرد

٨٢ - **السيد ري سونغ تشول** (جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية): قال إن وفد بلده يرفض تماما الاتهامات المسيّسة التي لا أساس لها التي وجّهتها إلى بلده الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي واليابان، التي تُعتبر من أسوأ منتهكي حقوق الإنسان في العالم. فقد

قسّمت الولايات المتحدة شبه الجزيرة الكورية وفرضت العديد من الجزاءات والضغوط على جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية لقمع حقوقها في السيادة والبقاء والتنمية. وفي الولايات المتحدة، تُرتكب انتهاكات بشعة لحقوق الإنسان من مختلف الأشكال، من بينها التعذيب، والقتل، والتمييز العنصري، والاتجار بالبشر. فقد ذبح هذا البلد أشخاصا أبرياء، من بينهم نساء وأطفال، في أنحاء كثيرة من العالم بذريعة الحرب على الإرهاب. وفي الاتحاد الأوروبي، ارتُكبت انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان، من بينها كراهية الإسلام، والتمييز ضد المسلمين، وسوء معاملة الأجانب والأقليات، والتمييز العنصري، والاعتداء الجنسي، والاتجار بالبشر. وينبغي للولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي أن يعترفا بانتهاكاتهما النكراء لحقوق الإنسان وأن يعالجاها بدلا من الحديث عن حالات حقوق الإنسان في بلدان أخرى.

٨٣ - وأضاف قائلا إن وفد بلده يرفض تماما الملاحظات غير المعقولة والاستفزازية التي أبداها ممثل اليابان بهدف التشهير بطابع جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. ويواصل بلده الوفاء بالتزاماته بموجب إعلان بيونغيانغ الصادر عن اليابان وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية عام ٢٠٠٢. وينبغي لليابان أن تعتذر رسميا وتقدم تعويضات عن الجرائم البشعة التي ارتكبتها ضد الإنسانية في الماضي بحق الشعب الكوري وغيره، والتي شملت إجبار ٢٠٠ ٠٠٠ امرأة كورية على الاسترقاق الجنسي لصالح الجيش الياباني.

٨٤ - **السيد تشو غوانغ** (الصين): قال إن وفد بلده يعترض بشدة على الاتهامات التي لا أساس لها وذات الدوافع السياسية بشأن حالة حقوق الإنسان في الصين التي وجهها ممثلا الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي إلى بلده. ولطالما قامت الولايات المتحدة بتسييس مسائل حقوق الإنسان وانتقاد حالات حقوق الإنسان في بلدان أخرى، ولكنها تلتزم الصمت بشأن مشاكل حقوق الإنسان لديها ولدى حلفائها. ومن بين هذه المشاكل العنف الواسع النطاق الذي تُستخدم فيه الأسلحة، وثاني أعلى معدل للحبس في العالم، وإساءة استخدام السلطة من قِبَل المسؤولين عن إنفاذ القانون، وقتل الشرطة للأمريكيين المنحدرين من أصل أفريقي، وانعدام المساواة في الدخل، والتمييز ضد الأقليات الإثنية والمهاجرين، وزواج الأطفال، وانعدام حماية حقوق الأطفال. وتعاني بعض بلدان الاتحاد الأوروبي من مشاكل خطيرة تتعلق بحقوق الإنسان أيضا، من قبيل الإعادة القسرية إلى الوطن والتمييز القائمين على أساس العرق أو الدين أو الوضع من حيث الهجرة. وتأمل الصين أن تعالج هذه البلدان مشاكلها المتعلقة بحقوق الإنسان بدلا من انتقاد غيرها من البلدان.

٨٥ - وأضاف قائلا إن إنجازات الصين في مجال حقوق الإنسان بادية للعيان. فمواطنوها يتمتعون بمستويات غير مسبوقة من الحقوق والحريات، وتحسّنت مستويات المعيشة في المناطق التي تقطنها الأقليات العرقية. ويتمتع الأشخاص الذين ينتمون إلى كافة الجماعات الإثنية والمناطق بحرية الدين والتعبير بموجب القانون. وتعزز الصين سيادة القانون وتواصل تحسين الضمانات القضائية لحقوق الإنسان. ويجب أن يخضع أي شخص ينتهك القانون للمُساءَلَة، ويشمل ذلك المحامين. وللسلطة القضائية الوطنية الحق في تناول القضايا الجنائية طبقا لقوانينها، التي تمليها سيادة البلد القضائية. وقد وُضع قانون إداري لتنظيم أنشطة المنظمات غير الحكومية الأجنبية من أجل حماية حقوقها ومصالحها المشروعة وتمكينها من الإسهام في التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الصين على نحو أفضل. وما دامت هذه المنظمات غير الحكومية الأجنبية تتقيد بالقوانين والأنظمة الوطنية، ستهيئ الصين بيئة تمكينية لها لكي تمارس أنشطتها.

٨٦ - **السيد ذو القرنين** (باكستان): قال، ردا على ممثل الاتحاد الأوروبي، إن حقوق الإنسان هي الأساس الصلب الذي تقوم عليه الديمقراطية. وحكومة باكستان عاقدة العزم على كفالة المساواة والحرية والكرامة لجميع المواطنين الباكستانيين وعلى حماية ما لهم من حقوق الإنسان الأساسية حماية تامة، دون تمييز. واعترافا بجهود باكستان في مجال تعزيز حقوق الإنسان والحريات الأساسية وحمايتها في جميع أنحاء العالم، فإنها قد انتُخبت مؤخرا عضوا في مجلس حقوق الإنسان. ومع ذلك، وكما هو الحال في أماكن كثيرة، ثمة مجال للتحسين. وقد أنشأت الحكومة إطارا سياساتيا شاملا يتضمن تدابير تتعلق بتمكين المرأة والأقليات والفئات الضعيفة الأخرى. وتتطلع باكستان إلى التفاعل البنّاء مع المجتمع الدولي لتعزيز حقوق الإنسان.

٨٧ - **السيد بوفيدا بريتو** (جمهورية فنزويلا البوليفارية): قال إن وفد الولايات المتحدة أبدى مرة أخرى جهله بواقع حقوق الإنسان والديمقراطية في فنزويلا. فحكومة الولايات المتحدة، التي يُعترف دوليا بأنها تنتهك حقوق الإنسان بشكل سافر، تفترض أنها تلقي المواعظ على الآخرين في اللجنة الثالثة، لا سيما بشأن حقوق الإنسان. وقد ارتكبت عمليات غزو وحصار اقتصادي غير مشروعة، وعززت السياسات العنصرية والتمييزية في بلدها، وهي مسؤولة عن وفاة ملايين من البشر في حروب كثيرة تسببت فيها في كافة أنحاء العالم.

ولا تملك الولايات المتحدة أي سلطة أخلاقية تؤهلها للدفاع عن حقوق الإنسان والديمقراطية. وترفض فنزويلا تماما الانتقائية في معالجة مسائل حقوق الإنسان واستخدام حقوق الإنسان لتحقيق أهداف سياسية، الأمر الذي يشكل انتهاكا لمبادئ ميثاق الأمم المتحدة وللقانون الدولي.

٨٨ - وأضاف قائلا إن فنزويلا تواجه عدوانا مستمرا من دولة كبرى، فرضت تدابير قسرية انفرادية تهدد حقوق الإنسان لجميع الفنزويليين، وقادت هجوما متعدد الأبعاد على اقتصاد البلد واستقراره السياسي، بل وهددت بالتدخل العسكري. وقد دامت هذه الحملة الممنهجة من التعصب السياسي والأيديولوجي سنوات، ولكنها لم تنجح بجميع أشكالها. ورغم التحديات الهائلة النابعة من العدوان الخارجي، ستتمسك فنزويلا بالتزاماتها السياسية والأخلاقية وتواصل الاستثمار في التنمية الاجتماعية لشعبها. وفيما يتعلق بالحقوق السياسية، تمثل الديمقراطية الشعبية والتشاركية حجر الزاوية في سلطة الشعب. وقد أرست الجمعية التأسيسية الأساس للسلام الوطني رغم المصالح التي تسعى إلى إنهاء التقدم المحرز في جميع المجالات في فنزويلا.

٨٩ - **السيد موسى** (مصر): قال إن وفد بلده يطلب مرة أخرى الرد على ادعاءات الاتحاد الأوروبي الوضيعة التي لا أساس لها. ومن المدهش أن الاتحاد الأوروبي يواصل ادعاءاته الكاذبة، التي رُفضت في مناسبات متعددة. وهذه التعليقات تعكس، في أحسن الأحوال، جهلاً تاما بالمشهد السياسي في مصر أو تعكس، في أسوأ الأحوال، محاولة محظورة للتدخل في شؤونها الداخلية، تحقيقا لمكسب سياسي أو لاسترضاء الأوساط المحلية على حساب الموضوعية. والهدف الحقيقي وراء هذه الادعاءات هو استهداف مصر على نحو انتقائي بذريعة حقوق الإنسان. وفي الواقع، أنشأت الحكومة المصرية مؤخرا لجنة مستقلة لاستعراض وضع الشباب المحتجزين، الأمر الذي أدى إلى إصدار عفو عن ٨٠٠ فرد. وعلاوة على ذلك، وافقت الحكومة على دراسة مقترحات مقدمة من الشباب بهدف تعديل مشروع قانون التظاهر.

٩٠ - وأضاف قائلا إنه من قبيل النفاق أن تنسب دول إلى نفسها التمسك بمعايير أخلاقية عالية وتنتقد الآخرين في حين أنها ذات سجل سيء في مجال التمييز العنصري وكراهية الأجانب وعدم احترام الأقليات والمهاجرين وأنها تنتهك حقوق الإنسان مع الإفلات من العقاب تماما. ففي ألمانيا، يتفشى تطرف الجناح اليميني، وكراهية الأجانب، وكراهية الإسلام. وتتزايد جرائم الكراهية ضد المسلمين أيضا في المملكة المتحدة. وقد أعربت اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز العنصري عن قلقها بشأن الخطاب المثير للانقسامات والمناهض للمهاجرين والذي ينم عن كراهية الأجانب الذي استُخدم أثناء حملة خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي وبشأن جرائم الكراهية التي أعقبت ذلك ودعت المسؤولين العموميين إلى رفض خطاب الكراهية رسميا. وتحث مصر جميع الدول على عدم تسييس جدول الأعمال المتعلق بحقوق الإنسان تجنباً للانقسامات وعلى العمل على تهيئة بيئة أكثر مواتاة وتمكينا.

٩١ - **السيد فوروموتو** (اليابان): قال إن الادعاءات والأرقام التي ذكرتها جمهورية كورية الشعبية الديمقراطية لا أساس لها وتستند إلى معلومات خاطئة. ففي اتفاق استكهولم المبرم في أيار/مايو ٢٠١٤، تعهدت جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية بإجراء تحقيقات شاملة بشأن جميع الأشخاص اليابانيين، ومن بينهم المختطفون. وتحث اليابان هذه الحكومة على إعادة جميع المختطفين بسرعة قدر الإمكان، عملا بالاتفاق. ومنذ نهاية الحرب العالمية الثانية، تتعامل اليابان مع ماضيها باحترام للديمقراطية وحقوق الإنسان وساهمت باستمرار في السلام والازدهار في منطقة آسيا والمحيط الهادئ وفي العالم.

٩٢ - **السيد ري سونغ تشول** (جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية): قال إن وفد بلده يود أن يشير إلى التقرير الأخير للمقرر الخاص المعني بتعزيز وحماية الحق في حرية الرأي والتعبير (A/HRC/35/22/Add.1)، الذي يدعو الحكومة اليابانية إلى الامتناع عن التدخل في تفسير الأحداث التاريخية، بما في ذلك مسألة ”نساء المتعة“. فمن المسلّم به عالميا أن اليابان أجبرت مئات الآلاف من النساء من كوريا وغيرها من البلدان على العمل كرقيقات جنسيات لصالح الجيش الياباني. ومع ذلك، لا تزال اليابان تصر على إبداء تصويبات غير معقولة لتقرير المقرر الخاص النزيه. ويدعو تقرير صدر مؤخرا عن لجنة مناهضة التعذيب (CAT/C/KOR/CO/3-5) اليابان وجمهورية كوريا إلى إعادة النظر في اتفاقهما بشأن مسألة الرق الجنسي. ومن الواضح أن اليابان بلد متخلف فيما يتعلق بحقوق الإنسان. ولذا ينبغي للأمم المتحدة أن تواصل معالجة هذه الانتهاكات لحقوق الإنسان وأن تُخضع اليابان للمُساءَلَة إلى أن تعترف صادقة بجرائمها السابقة ضد الإنسانية وتعتذر عنها وتقدم تعويضا.

٩٣ - **السيد فوروموتو** (اليابان): قال إن بلده يفخر بتقديم مساهمات إيجابية في السلام والأمن الدوليين بوصفه عضوا غير دائم

في مجلس الأمن، للمرة الحادية عشرة. وتشكل التجارب النووية وعمليات إطلاق القذائف التي أجرتها جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية في السنوات الأخيرة تهديدا خطيرا ووشيكا للسلام والأمن الدوليين. ويحث وفد بلده هذا البلد على اتخاذ خطوات ملموسة لحل مشاكله الإنسانية والمتعلقة بحقوق الإنسان، بما في ذلك عمليات الاختطاف.

رُفعت الجلسة الساعة ١٨:٠٠.